استيراد الصوص البياض لمواجهة ارتفاع أسعار البيض والفروج

جنن لـ«الوطن»: استيراد دفعات جديدة كل ثمانية أشهر لإعادة سورية إلى صدارة الإنتاج

هناء غانم

كشف رئيس غرفة زراعة دمشق وريفها محمد جنن في تصريح لـ«الوطن» العمل على استيراد دفعات جديدة من قطيع صوص أمات البياض خلال الأشهر القادمة تقدر بنحو ٢٠ ألف أمات صوص بياض بالتعاون مع الدول الصديقة.

وأكد أن قطاع الدواجن من القطاعات الحيوية التي يتم التركيز عليها وبنائها لتغطية احتياج البلاد من البيض لأكثر من سنتين ولاسيما أنه تم مؤخراً استيراد قطيع صوص أمات البياض من روسيا بناء على اتفاق تعاون معها.

وأوضح جنن أن القطيع المستورد يتضمن ٢٠ ألفاً من أمات بياض بإنتاج يقدر بمليوني صوص و٦٠٠ مليون بيضة مائدة بما يوفر القطع الأجنبي ودعم الاقتصاد الزراعي والحفاظ على القطع الأجنبي وزيادة الإنتاج المحلي بل يعيد العملية الإنتاجية كما كانت وخاصة أن سورية كانت رائدة بإنتاج البيض والفروج لافتاً إلى أن الكميات المستوردة تغطي حاجة القطاع العام وقسم من القطاع الخاص.

ونوه مدير الغرفة بأن استيراد هذا القطيع حد من الارتفاع الكبير الذي كان متوقعاً حدوثه لأسعار الفروج والبيض، مضيفاً: والأهم أن تأمين السلسلة الأولى من الإنتاج وبما يحافظ على بقاء سورية منتجة للمادة حتى لا تتحول إلى مستوردة.

وشدد مدير الغرفة الزراعة على أنه لابد من تكرار عملية الاستيراد هذه كل ثمانية أشهر للحفاظ على الاستمرارية..

كما شدد على أهمية التشاركية بين الوزارة والمؤسسة العامة للدواجن وثقابة الأطباء البيطريين وغرفة زراعة دمشق وريفها لإنجاح هذه العملية.

ولفت إلى أنه جرت العادة بأن تتدخل المؤسسة العامة للدواجن بالسوق ١٠ بالمئة، وتحقق اليوم تدخلها بنحو ٤٠ بالمئة الأمر الذي يسهم في الحفاظ على التوازن بالأسعار.

وقال: دورنا كغرف زراعة العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج والتشاركية مع الفنيين والأطباء البيطريين والأهم الحفاظ على المربيين.

ورأى جنن أن إعادة بناء قطاع الإنتاج الحيواني في سورية يحتاج إلى جهود كبيرة بالتعاون مع الدول الصديقة لتجاوز تبعات الحصار الاقتصادي الذي أثر بشكل كبير فيه، مشيراً إلى أن قطاع الدواجن يعد من القطاعات الحيوية ويتم التركيز عليه والعمل على توفير مستلزمات تنميته وتطويره لكونه سريع النمو بشكل مباشر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المكلف تسيير أعمال المؤسسة العامة للدواجن رائد حجازي أنه بناءً على الدعم الحكومي المستمر لقطاع الدواجن تم استلام دفعة صيصان أمات بياض مستوردة من جمهورية روسيا بهدف استكمال سلسلة الإنتاج في منشآت المؤسسة العامة للدواجن حيث تعتبر صيصان أمات البياض المستوردة حلقة الإنتاج الأولى لمادة بيض المائدة بالقطر.

وبين أن الشحنة المستوردة تتألف من ١٩٢٠٠ صوص أم بعمر /١/ يوم تبدأ بالإنتاج بعد /٥/ أشهر حيث تعطي الصيصان المخصصة لإنتاج بيض المائدة.

وكل صوص أم يعطي /١٠٠/ صوص بياض بعد انتهاء مرحلة الرعاية كل صوص بياض يعطي /٣٠٠/ بيضة مائدة في نهاية مرحلة الإنتاج.

ولفت إلى أن الإنتاج المستقبلي المتوقع من الشحنة المستوردة يعادل مليوني صوص بياض خلال عامي ٢٠٢٥- ٢٠٢٦ مخصص لمنشآت المؤسسة العامة للدواجن والمربين بالقطاع الخاص وبالتالي سيكون الإنتاج النهائي نحو ٦٠٠ مليون بيضة مائدة في أعوام ٢٠٢٦- ٢٠٢٧.

وأضاف نتيجة الحصار الجائر المفروض على القطر تأخر توريد قطعان أمات البياض بسبب مقاطعة الشركات الأوروبية المنتجة لهذا النوع من الصيصان وتم الاستعانة بالشركات الروسية التي ساهمت في توريد الصيصان وهذا الأمر يسهم في انتظام سلسلة إنتاج البيض من ناحية الكميات والأسعار وبالتالي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير البروتين الحيواني بنوعية جيدة وأسعار مقبولة.

وأشار حجازي إلى أن المؤسسة تقوم وبعض الشركات الخاصة باستيراد أمات البياض إلى القطر بشكل دوري لكون هذه العروق العالية الإنتاجية محتكرة من بعض الشركات العالمية (الأوروبية والأمريكية) ولا يوجد لها مماثل في منطقة الشرق الأوسط أو الدول المجاورة.

وأضاف: إن صناعة الدواجن تطورت في القطر من عام ١٩٧٠ حتى تاريخه ووصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من منتجات الدواجن (بيض مائدة- لحم فروج) في عام ٢٠٠٧ حيث بدأت بالتصدير بكميات جيدة حتى عام ٢٠١٣ وبعدها تراجعت كمية الإنتاج بسبب تعدي العصابات الإرهابية على المناطق الآمنة إضافة إلى الصعوبات الإنتاجية التي رافقت الحصار الاقتصادي المفروض على القطر والذي أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة وخاصة الأعلاف وتجهيزات المداجن وصيصان الأمات.

ومن هنا جاءت أهمية استيراد القطيع الجديد كرافد للعملية الإنتاجية بتأمين صيصان البياض للمربين بالقطاع الخاص وتوازن بالكميات والأسعار ما يؤدي بالنهاية إلى توفير مادة بيض المائدة بأسعار مقبولة للمواطنين في السنوات القادمة.

بدوره مدير عام منشأة دواجن حمص الدكتور حسام عبد اللطيف أشار في تصريح له إلى الأهمية الكبيرة لاستيراد هذا القطيع من خلال كسر الحصار المفروض على سورية ولاسيما أنه يؤمّن صوص البياض للقطاعين العام والخاص ويؤمن بيض المائدة.

ولفت عبد الطيف إلى أن هذه الخطوة تمت بالتعاون بين المؤسسة العامة للدواجن ومؤسسة جنن التجارية ومتابعة من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا وغرفة زراعة دمشق وريفها ممثلة برئيسها محمد جنن، مشيراً إلى أن هذه الخطوة مهمة في قطاع الدواجن لتأمين الأمن الغذائي في المرحلة القادمة حيث سيؤمّن هذا القطيع صيصان البياض التي تقوم بإنتاج بيض المائدة وتأمين حاجة منشآت المؤسسة العامة للدواجن ومؤسسات القطاع العام وطرح الفائض في السوق المحلية للمربين.

وأوضح الدكتور عبد اللطيف أن هذه القطيع المستورد يعتبر من أكبر القطعان التي تم استقبالها في المنشأة لتحقيق الأمن الغذائي للمواطن، مؤكداً أن الحالة الفنية والصحية للقطيع جيدة جداً.

تجارة العملات القديمة.. قيمتها تاريخية وليست نقدية

كنعان لـ«الوطن»: «المركزي» لا يجرّم التعامل بها وهي تدخل في «الهوايات» وليس الاقتصاد

جلنار العلي

انتشرت تجارة جديدة على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي لبيع وشراء العملات السورية القديمة بإصدارات مختلفة، وبأسعار يحددها مالك هذه العملات، ولكن بالمجمل فإن أسعار بيعها شبه موحدة ومتفق عليها بشكل غير معلن، حيث تتراوح أسعار مبيع العملات المعدنية بين ٣٥- ٤٥ ألف ليرة للقطعة الواحدة، فيما يصل سعر الورقية منها إلى ٣٠ ألف ليرة، علماً أن أقدم تاريخ لهذه العملات يصل إلى عام ١٩٤٠، أي إنها تصنّف كحديثة العهد، بينما عرضت بعض الصفحات على متابعيها شراء عملات قديمة لمن يملكها بأسعار تصل إلى مئات آلاف الليرات.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان، بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه لا يوجد في مصرف سورية المركزي ما يجرّم التعامل بهذه العملات، على اعتبار أن تداولها يعود لقيمتها التاريخية والأثرية وليس النقدية، لذلك يرغب البعض بامتلاكها لكون هذه العملات أصبحت نادرة الوجود، وهذا الأمر أشبه بهواية جمع الطوابع القديمة.

وأشار كنعان إلى أن مصرف سورية المركزي يقوم بدوره كبقية المصارف المركزية في دول العالم بسحب جميع العملات النقدية التي لم يعد لها قيمة كبيرة، بعد أن يقوم التجار والشركات وفروع البنوك بجمعها وترحيلها للمصرف لاستبدالها بفئات نقدية بقيمة أكبر، ليقوم الأخير بإتلافها، وهذا الأمر حدث خلال السنوات الماضية الأخيرة بالنسبة للأوراق النقدية من فئة الـ١٠٠ والـ ٢٠٠ ليرة، واليوم بات هناك مشكلة تتعلق بفئة الـ٥٠٠ ليرة، حيث أصبح البائعون يحددون أسعار سلعهم من فئات الآلاف كي لا يضطروا للتعامل بالـ٥٠٠ ليرة، لذلك على الرغم من أن هذه الفئة موجودة بالتداول إلا أن استخداماتها أصبحت قليلة جداً، ورأى أنه وخلال الفترة المقبلة ستكون أصغر فئة للتداول هي الـ١٠٠٠ ليرة.

ومن وجهة نظر القانون، أوضح المحامي رامي الخيّر في تصريح لـ«الوطن» أن القانون لا يمنع التجارة بالعملات السورية القديمة في حال لم يطلق عليها صفة أنها أثرية، أي إن تاريخ إصدارها بعد عام ١٩٤٠ وذلك من خلال بيعها وشرائها، وهي بذلك تكون أقرب للأنتيكا، أما إذا كانت هذه العملات تعود لعصور قديمة فيعتبر الجرم جنائي الوصف وهو الاتجار بالآثار ويعاقب عليه القانون وينظر به في محكمة الجنايات، وعقوبته تصل إلى السجن لمدة ١٥ عاماً، وقد تكون السجن المؤبد في بعض الحالات، وذلك حسب الظرف الذي تم من خلال بيع القطعة الأثرية.

وتابع: «وفيما يخص العملات المسموح الاتجار بها، فهناك محددات لبيعها أيضاً، إذ إن القانون يسمح ببيعها في المحلات المرخصة كمحلات الفضة على سبيل المثال، أما في حال قام أحد الأشخاص ببيعها عبر صفحة فيسبوك غير مسجلة بشكل قانوني، فإنه يعاقب بموجب البيع عبر صفحة غير مرخصة».

وحول فائدة اكتناز مثل هذه العملات، اتفق الخيّر مع الدكتور كنعان، على أن هذا الأمر يشبه جمع الطوابع، فهناك أشخاص كثر يرغبون بجمع القطع الأثرية والتحف، حيث يعتقد البعض أن تجميع هذه الفئات النقدية قد يعود على أحفادهم بالمنفعة المادية في المستقبل لكونها ستصبح من الآثار، لافتاً إلى أنه صادف خلال عمله وجود بعض الأشخاص يقومون بتجميع فئة الـ٢٥ ليرة النقدية ذات الإطار الذهبي، ظناً منهم بأن هذا الإطار ذهب حقيقي ليكتشفوا عند صهرها أنها ليست كذلك وإنما هي روح الذهب فقط.

> الخيّر لـ«الوطن»: يُمنع التداول بها في حالات معينة.. وعقوبتها قد تصل إلى السجن المؤبد

٥٧٤ ألف رأس

الزراعة تبدأ ترقيم قطيع إناث الأبقار إلكترونياً في الربع الأخير من العام

الوطن

بيّن مدير الإنتاج الحيواني محمد خير اللحام أن وزارة الزراعة ستبدأ خلال الربع الرابع من هذا العام بالترقيم الإلكتروني لقطيع إناث الأبقار وفق أرقام إلكترونية، حيث يخصص رقم لكل رأس في جميع المحافظات من دون تكرار الأرقام وذلك بعد استكمال كامل مستلزمات عملية الترقيم من أرقام ومرقمات وقوارئ إلكترونية.

وقال اللحام: يهدف الترقيم الإلكتروني إلى تصويب الرقم الإحصائي الموجود لدى الوزارة والحصول على أعداد دقيقة لقطيع الأبقار.

وأضاف: بناء سجل وطني للقطيع وتحديد المشكلات وحلها والإسهام في وضع الإستراتيجيات لتطوير القطيع، ومراقبة أداء القطيع وتحديد فرص الاستثمار فيه، وتحديد الاحتياجات الفعلية للقطيع من مستلزمات العملية الإنتاجية وتحقيق العدالة في تقديم الخدمات المختلفة، وخاصة المواد العلفية واللقاحات البيطرية.

ولفت مدير الصحة الحيوانية إلى أن الوزارة ستقيم ورشات عمل ودورات تدريبية للمشاركين بعملية الترقيم.

وأشار اللحام إلى أن عدد قطيع الأبقار حالياً في المناطق الآمنة حسب المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٢٣ يبلغ نحو ٥٧٤٥٤٩ رأساً من كل الفئات.

ولفت مدير الصحة الحيوانية إلى أن لدى الوزارة حالياً ٣٧٥ ألف رقم وستبدأ بترقيم إناث البقر كمرحلة أولى، ومن ثم تستكمل عملية الترقيم لبقية القطيع.

للحوالات الخارجية وكل المعاملات والرسوم والبدلات والأجور والغرامات والجزاءات غير الجمركية

نشرة المصارف والصرافة لتوحيد سعر الليرة مقابل الدولار

الوطن

حدد مصرف سورية المركزي سعر شراء الدولار الأميركي الواحد مقابل الليرة السورية بـ١٣٦٠٠ ليرة والمبيع بـ١٣٧٣٦ ليرة، وذلك وفقاً لنشرة المصارف والصرافة الصادرة عنه أمس.

وحسب النشرة ذاتها تم تحديد سعر شراء اليورو الواحد بـ١٤٥٣٩,٧٦ ليرة والمبيع بـ١٤٦٨٥,١٦ ليرة.

وكان مصرف سورية المركزي أصدر قراراً في الثالث عشر من الشهر الجاري باستبدال نشرة الحوالات والصرافة التي تصدر عنه يومياً بنشرة أخرى، أي إن تاريخ إصدارها بعد عام ١٩٤٠ وذلك من خلال بيعها وشرائها، وهي بذلك تكون أقرب للأنتيكا، أما إذا كانت هذه العملات تعود لعصور قديمة فيعتبر الجرم جنائي الوصف وهو الاتجار بالآثار ويعاقب عليه القانون وينظر به في محكمة الجنايات، وعقوبته تصل إلى السجن لمدة

تم إصدار القرار رقم ٧٧٧/ل إ تاريخ ٢٠٢٤/٠٦/١٢ باستبدال نشرة الحوالات والصرافة التي تصدر عنه يومياً بنشرة المصارف والصرافة، حيث تم توحيد نشرة الأسعار المطبقة على الحوالات الخارجية مهما كان مصدرها.

وتطبق هذه النشرة على كل المعاملات والرسوم والبدلات والأجور والغرامات والجزاءات غير المتعلقة بالمعاملات الجمركية.

تكاليف الحليب الطازج أرخص من البودرة

السواس لـ«الوطن»: البوظة تزيد من الطلب على حليب البقر ٦٠ بالمئة من الحليب يذهب إلى المعامل

رامز محفوظ

كشف نائب رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان بدمشق أحمد السواس في تصريح لـ«الوطن» أن إنتاج حليب الغنم انخفض بنسبة تجاوزت ٩٠ بالمئة مع قرب نهاية موسم إنتاجه الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على حليب البقر كبديل منه، وبالتالي ارتفع سعره في السوق، ناهيك عن زيادة الطلب على حليب البقر من قبل معامل البوظة خلال فصل الصيف، لافتاً إلى أن موسم إنتاج حليب الغنم لا يتجاوز ٤ أشهر سنوياً.

وقال السواس: إن معامل البوظة كانت تستخدم سابقاً حليب البودرة في صناعة البوظة أما اليوم فتعتمد على حليب البقر الطازج، نتيجة ارتفاع سعر الصرف ما جعل تكاليف الحليب الطازج أقل مقارنة بحليب البودرة.

وأشار إلى أنه ونتيجة زيادة الطلب على حليب البقر ارتفع سعر الكيلو مؤخراً بحدود ٥٠٠ ليرة ونتيجة لذلك ارتفع سعر اللبن واللبنة والجبنة، لافتاً إلى أن سعر كيلو حليب البقر بالجملة اليوم ٥٨٠٠ ليرة وسعره بالمفرق ٧٠٠٠ ليرة وسعر كيلو اللبن الرائب بالمفرق ٨ آلاف وكيلو اللبنة البلدية ٢٨ ألفاً والجبنة البلدية ٣٨ ألفاً وجبنة الشلل ٦٥ ألف ليرة، موضحاً أن أسعار الحليب ومشتقات ارتفعت مؤخراً بحدود ١٠ بالمئة.

وأكد السواس أن الأعلاف متوافرة حالياً بكثرة وليس هناك أي نقص فيها بالسوق، ولم يكن لها أي تأثير في أسعار الحليب ومشتقاته، لكن زيادة الطلب على حليب البقر مع قرب انتهاء موسم إنتاج حليب الغنم من أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار مؤخراً.

وأشار نائب رئيس جمعية الألبان والأجبان إلى أن معظم حرفيي الألبان والأجبان لم يحصلوا على الغاز الصناعي المدعوم من قبل شركة محروقات منذ مدة نتيجة إيقاف بطاقاتهم الإلكترونية، مضيفاً: ولا نعلم أسباب إيقاف تزويدهم بالغاز، ونحن كجمعية وصلتنا الكثير من الاتصالات والشكاوى من قبل الكثير من الحرفيين بخصوص ذلك.

وبالنسبة لمخصصات الحرفي الشهرية من الغاز المدعوم أوضح السواس أنه يتم تحديد مخصصاته بناء على كميات الحليب التي يستجرونها لكن بشكل عام لا يحصل الحرفيون على كامل مخصصاتهم الشهرية من الغاز المدعوم ويحصلون فقط على نسبة تتراوح بين ٣٠ و٥٠ بالمئة من إجمالي مخصصاتهم والكمية المتبقية يضطرون لشرائها من السوق السوداء بأسعار مضاعفة عن أسعار الغاز المدعوم، حيث يتراوح سعر الأسطوانة الواحدة في السوق السوداء مابين ٤٠٠ و٥٠٠ ألف ليرة.

وعن واقع التصدير إلى الخارج أوضح السواس أن نسبة التصدير إلى الخارج قليلة بسبب ضعف الطلب عليها من الخارج، مشيراً إلى أن معامل إنتاج الألبان والأجبان الكبرى هي التي تقوم بالتصدير وليس هناك أي حرفي يقوم بالتصدير إلى الخارج، موضحاً أن المعامل الكبرى تستجر نحو ٦٠ بالمئة من إنتاج حليب البقر.

جريح الوطن: تحويل المنحة والفروقات المالية للجرحى بموعد أقصاه ٢٦ حزيران الجاري

الوطن

أعلن مشروع جريح الوطن أنه يجري العمل على استكمال تحويل المنحة والفروقات المالية للجرحى من نسب العجز ٤٠ حتى ١٠٠ بالمئة ممن لم يتقاضوها بموعد أقصاه ٢٦ حزيران الجاري.

وأوضح المشروع في منشور له عبر (فيسبوك) أنه يتابع بشكل مستمر كل استفسارات الجرحى والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية، لمعالجة أي تأخير حاصل وضمان حصول كل جريح على مستحقاته في أسرع ما يمكن.

وكان المشروع أعلن في الـ١٠ من الشهر الجاري عن صرف منحة مالية لمرة واحدة، تشمل كل جرحى العمليات الحربية من الجيش وقوى الأمن الداخلي والقوات الرديفة المنضمين إلى المشروع.